

Distr.: General
28 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 27 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي اهتمامكم بشجبنا لسياسة القسوة المتعمدة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، والتي تسعى، في خضم نقشي مرض فيروس كورونا وفي حين أن المجتمع الدولي مدعو إلى مضاعفة التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف لصالح الإنسانية جمعاء، إلى انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لشعبنا، مع تعريض حياة 30 مليوناً من الفنزويليين للخطر، في انتهاك وحشي وإجرامي لجميع قواعد القانون الدولي ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة نفسه.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية هي:

(أ) تشهد جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر حالة طوارئ إنسانية معقدة - تؤثر بالتأكيد على فنزويلا - نتيجة لتفشي وباء كوفيد-19، وهي حالة طوارئ تتفاقم في حالتنا من جراء التطبيق غير القانوني لسياسة إجرامية تفرض تدابير قسرية انفرادية؛

(ب) لا يجري حالياً في فنزويلا أي نزاع مسلح، لذا لا يمكن القول، على سبيل المثال، أن الفنزويليين الذين عبروا حدودنا الوطنية طوعاً يفرون من عنف أو اضطهاد من أي نوع. والواقع أن ما يحدث حالياً ظاهرة تخالف ذلك تماماً. ففي خضم تفشي وباء كوفيد-19 وما نجم عنه من حالة طوارئ إنسانية معقدة في جميع أنحاء العالم، هناك تدفق هائل من الفنزويليين العائدين طوعاً إلى ديارهم، على الرغم من العقوبات المتعددة التي يواجهونها في القيام بذلك، بسبب الافتقار الواضح إلى التعاون على الحدود بين بلدان أمريكا اللاتينية؛

(ج) تتمتع فنزويلا حالياً بحالة من السلام والاستقرار الاجتماعيين، تكفلها حكومة الرئيس نيكولاس مادورو بسيطرته الفعلية على البلد وعلى مؤسسات الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة فنزويلا تنشر حالياً إلى أقصى حد ممكن كل قدراتها من أجل حماية شعبنا من التهديدات الوجودية المحدقة بأممنا اليوم، ونحن نواجه لأول مرة في تاريخنا وباءً في خضم عدوان اقتصادي وعسكري تشنه قوة أجنبية على بلدنا.



ومع ذلك، ولكي نتكلم بصراحة وإنصاف عن الحالة الإنسانية في فنزويلا ونحاول فهم حقيقة ما يحدث حالياً في بلدنا في هذه الفترة العصيبة بالنسبة للإنسانية جمعاء، لا بد من الإشارة إلى أن بلدنا، منذ عام 2015 على الأقل، يخضع بحكم الواقع لحصار اقتصادي وتجاري ومالي فرضته حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي من جانب واحد وبصورة غير قانونية، في إجراء غير قانوني يكرر في القرن الحادي والعشرين نفس أفعال الاستعمار التي ميزت القرن التاسع عشر.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير القسرية الانفرادية، بالنظر إلى تجاوزها الحدود الإقليمية وفرضها بغرض ممارسة الإكراه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فيما يتعلق بالقرارات السيادية للبلدان المستهدفة، هي تدابير غير شرعية بموجب القانون الدولي. ومن نافلة القول أنها تنتهك المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق، فضلاً عن الإعلانات والقرارات المتعددة التي اعتمدتها الجمعية العامة، وأن لها أيضاً أثر سلبي في أمور أخرى منها إعمال حقوق الإنسان الواجبة لملايين الأشخاص التي تُفرض عليها تلك التدابير، التي يتضرر منها أكثر من ثلث البشرية حسب ما يفيد خبراء الأمم المتحدة المستقلون، إضافة إلى أنها تحول دون الاستفادة بانتظام من النظام المالي الدولي والتجارة الحرة، كما تحول دون تلبية الاحتياجات الأساسية اللازمة لضمان رفاه شعوبنا وحقوقها في الحياة والصحة والغذاء والتنمية على حد سواء. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على مدى التعارض التام، على سبيل المثال، بين تطبيق ما يسمى بالجزاءات أو تعزيزها أو الدفاع عنها والتظاهر بمناصرة حقوق الإنسان.

واسمحوا لي الآن أن أضع كل ذلك في سياقه؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنني سأطالعكم أدناه بإيجاز على بعض المعلومات ذات الصلة عن الكيفية التي تجعل بها هذه التدابير، بسبب حجمها ونطاقها الواسع، من المستحيل تقريباً شراء أشياء من قبيل الأغذية والمعدات والإمدادات الطبية واللحاحات وقطع الغيار لصناعتنا النفطية (التي تمثل أكثر من 95 في المائة من اقتصاد البلاد) ومواد التخفيف اللازمة للنقص من كثافة نفطنا الثقيل وتحويله إلى بنزين، مما سبب للشعب الفنزويلي معاناة لا توصف نتيجة للتنفيذ المنهجي لسياسات عدوانية لإنسانية وقاسية تشمل التهديد بالعدوان العسكري الأجنبي، وتدابير الإرهاب الاقتصادي، ومصادرة أصولنا وحساباتنا في الخارج، وكل ذلك بهدف واضح هو نهب مواردنا الوطنية وإبطال استقلالنا السياسي وحرماننا من حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير:

(أ) اعتباراً من أيار/مايو 2017، قامت المؤسسة المالية البريطانية باركليز (Barclays Bank PLC) بتجميد أكثر من 121 مليون دولار من حساب يملكه المصرف المركزي الفنزويلي. وذكر مصرف باركليز أن قراره يستند إلى ضرورة الامتثال للقواعد التنظيمية للمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، أي الامتثال للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا؛

(ب) اعتباراً من شباط/فبراير 2019، استولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عملاً بتدابيرها القسرية الانفرادية، على شركة سيتغو للبترول (CITGO)، وهي شركة نفط مقرها في هيوستن وتملكها شركة النفط الفنزويلية الوطنية المملوكة للدولة (Petróleos de Venezuela)، وتبلغ قيمتها أكثر من 5,2 بليون دولار من الأصول الصافية؛

(ج) اعتباراً من شباط/فبراير 2019، قامت المؤسسة المالية البرتغالية نوفو بنكو (Novo Banco) بتجميد أكثر من 1,7 بليون دولار من حساب مصرف فنزويلا للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وذكر مصرف نوفو بنكو أن قراره يستند إلى ضرورة الامتثال للقواعد التنظيمية للمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، أي الامتثال للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا؛

(د) اعتباراً من آذار/مارس 2019، قامت المؤسسة المالية أوروكلير (Euroclear)، التي تتخذ من بلجيكا مقراً لها، بتجميد أكثر من 34 مليون دولار من الأوراق المالية من حساب يملكه مصرف فنزويلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر هذا المصرف أن قراره يستند إلى ضرورة الامتثال للقواعد التنظيمية للمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، أي الامتثال للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا؛

(هـ) اعتباراً من آذار/مارس 2019، صادر بنك إنكلترا أكثر من 1,7 بليون دولار من الذهب من المصرف المركزي الفنزويلي. وذكر بنك إنكلترا أن قراره اتخذ عقب مشاورات مع وزير الخارجية البريطاني، نتيجة لقرار المملكة المتحدة القاضي بعدم الاعتراف بنيكولاس مادورو رئيساً لجمهورية فنزويلا البوليفارية؛

(و) اعتباراً من نيسان/أبريل 2019، قامت المؤسسة المالية الفرنسية ديلوباك وشركاؤها (Banque Delubac & Cie) بتجميد أكثر من 34 مليون دولار من حساب يملكه مصرف فنزويلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر مصرف ديلوباك أن قراره اتخذ نتيجة "لحالة عدم اليقين الراهنة" في فنزويلا؛

(ز) اعتباراً من نيسان/أبريل 2019، قامت المؤسسة المالية يونين بنك العامة المحدودة (Union Bank AG) في ليختنشتاين بتجميد أكثر من 21 مليون دولار من حساب يملكه مصرف فنزويلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ح) اعتباراً من نيسان/أبريل 2020، جمدت مؤسسة سيتي بنك المالية (Citibank) التي تتخذ من نيويورك مقراً لها أكثر من 342 مليون دولار من حساب يملكه المصرف المركزي الفنزويلي. وذكر مصرف سيتي بنك أن قراره يستند إلى ضرورة الامتثال للقواعد التنظيمية للمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، أي الامتثال للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا. وأمر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الآونة الأخيرة مؤسسة سيتي بنك بتحويل تلك الأموال إلى المصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك وأجبرها على القيام بذلك؛

(ط) صادرت المؤسسات المالية الألمانية من جانبها حسابات مصرفية تملكها طائفة من مؤسسات الدولة الفنزويلية، بودائع تزيد قيمتها على 38 مليون دولار. وفي جميع الحالات، ذكرت تلك الكيانات الألمانية أن قرارها يستند إلى ضرورة الامتثال للقواعد التنظيمية للمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، أي الامتثال للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على فنزويلا.

وكما يتبين أعلاه، فإن تواطؤ حكومات ألمانيا والبرتغال وبلجيكا وفرنسا وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مع الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تدابير قسرية غير قانونية على فنزويلا تواطؤ أكثر من واضح. وإذ يقومون بذلك، فإنهم يدعون أنهم يتصرفون امتثالاً للقواعد التنظيمية للمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، أي امتثالاً للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على بلدنا. ولكن، ينبغي ألا ننسى أن ليس لأي حكومة، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أي سلطة من أي نوع على سيادة الدول المستقلة الأخرى، وبالتالي فإن أي ادعاء بتحويل تشريعاتها الوطنية إلى قوانين عالمية ادعاء زائف. ولهذا السبب، فإن من المثير للقلق الشديد أن هذه

الحكومات، ومنها ما لا يقل عن خمسة أعضاء في مجلس الأمن، قررت أن تخضع لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من انعدام أي صك دولي يلزمها قانوناً بذلك.

ولا تبين المعلومات التي سبق تقديمها، والتي تتعلق بمبالغ يصل مجموعها إلى ما يزيد على 9 بلايين دولار، سوى جزءاً صغيراً من جميع الحسابات التي تملكها فنزويلا في الخارج، والتي تعرضت أصول فيها للسرقة أيضاً، ومنها الحسابات التي لا تزال مجمدة ببلايين الدولارات من أرباح الأسهم من حسابات شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، التي تعذرت إعادتها إلى الوطن منذ عام 2017 على الأقل. فتلك المعلومات تستبعد، على سبيل المثال، الأصول الأخرى التي تملكها فنزويلا والتي تم الاستيلاء عليها في الخارج، ومنها مؤسسة بتروكيماوية مقرها في كولومبيا (Monómeros Colombo Venezolanos, S.A.) يزيد متوسط عائداتها السنوية على بليون من الدولارات، وكذلك مقرّاً كل من السفارة الفنزويلية في واشنطن العاصمة والقنصلية العامة لفنزويلا في نيويورك، فضلاً عن الممتلكات الأخرى التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية في الخارج خشية التعرض لجزاءات أمريكية، كما حدث مثلاً في حالة مصفاة للنفط في جامايكا (Petrojam Limited)، تملك فنزويلا 49 في المائة من أسهمها، وتبلغ قيمتها أكثر من 250 مليون دولار.

ومع ذلك، فإن القائمة الواردة أعلاه تعرض صورة هامة للكم الكبير من الموارد التي حُرمت منها أمتنا نتيجة للحصار غير القانوني والانتقادي الذي فرضته الولايات المتحدة، والذي بلغت الخسائر الناجمة عنه إلى غاية شباط/فبراير 2020 أكثر من 116 بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت العائدات النفطية لفنزويلا بأكثر من 90 في المائة، حيث انتقلت من ما يقارب 42 بليون دولار في عام 2013 إلى نحو 4 بلايين من الدولارات في عام 2018، وذلك في معظمه نتيجة للجزاءات الإجرامية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد. وكل ذلك موارد ربما أمكن استخدامها من أجل التخفيف من حدة الأزمة الراهنة في البلد - وهي أزمة تسبب فيها إلى حد كبير تطبيق تلك التدابير القسرية غير القانونية على وجه التحديد - ومن أجل ضمان توفير السلع والخدمات الأساسية، بما فيها الأغذية والأدوية.

ومع ذلك، فإن أثر الحصار المفروض على فنزويلا لا يقتصر على مجرد الحسابات المجمدة والموارد المحجوزة والأصول المصادرة. فالجزاءات الانفرادية غير القانونية تؤثر أيضاً على الحياة اليومية لشعبنا وعلى احتياجاته الأساسية، مما يمس برفاهه ويسبب له آلاماً ومعاناة لا توصف، وهو السبب الذي يجعلنا نلح على أن تلك السياسات تتسم بالقسوة المتعمدة. وعلى سبيل المثال، في القطاع الطبي والصيدلاني، تعرقل الجزاءات شراء اللوازم التالية، لأن المعاملات المالية اللازمة لشرائها إما تُرفض وإما تُردّ أموالها، في أفضل الأحوال:

(أ) الإمدادات اللازمة لعلاجات غسيل الكلى، التي يتم توفيرها مجاناً عن طريق النظام الصحي الفنزويلي. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو 2018، تم تجميد صفقة أبرمت من أجل شراء تلك الإمدادات، التي بلغت قيمتها الإجمالية 9 ملايين دولار، مما حال دون حصول أكثر من 15 000 مريض على العلاج في ذلك الوقت؛

(ب) الزلال البشري والغلوبولين المناعي والكواشف الدموية، وغيرها من منتجات الدم المستخدمة في علاج المرضى الذين يعانون من الهيموفيليا أو متلازمة غيلان - باري، وفي علاجات الجهاز المناعي أو لضمان وجود المخزون المناسب في بنوك الدم. وعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير 2019، تم تجميد صفقة أبرمت للمرة الرابعة على التوالي من أجل شراء تلك الإمدادات بمبلغ مجموعه 2,1 مليون دولار؛

(ج) لقاحات التهاب السحايا، وفيروس الروتا والأنفلونزا وغيرها، إلى جانب علاجات الملاريا. وعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير 2019، تم تجميد صفقة أبرمت للمرة الثانية على التوالي من أجل شراء تلك الإمدادات بمبلغ مجموعه 2,5 مليون دولار؛

(د) أدوية الأمراض المزمنة، بما فيها المضادات الحيوية، ومواد التخدير، والأدوية المضادة للسل، ومضادات الفيروسات العكوسة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والأنسولين لمرضى السكري، ومثبطات المناعة للمرضى الذين أجريت لهم عمليات زرع أعضاء، والأدوية اللازمة للمرضى الذين يعانون من مرض باركنسون. وعلى سبيل المثال، تم تجميد صفقة أبرمت في شباط/فبراير 2019 من أجل لشراء تلك الإمدادات بمبلغ مجموعه 13,3 مليون دولار؛

(هـ) في كانون الثاني/يناير 2019، تم تجميد معاملات مالية متعددة كانت تهدف إلى تغطية الأدوية اللازمة لعمليات زرع نخاع العظم للأطفال والمراهقين والراشدين الفنزويليين في مؤسسات طبية إيطالية. وقد توفي ما لا يقل عن ثلاثة أطفال نتيجة لذلك الإجراء الانفرادي.

والآن، وبالنظر إلى المقدار الإجمالي الذي سبقت الإشارة إليه، وهو 116 بليون دولار، الذي لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من مجموع الموارد التي سرقته الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وليختنشتاين والبرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وآخرون من الخزائن الوطنية لفنزويلا، فإن من الشائن حقاً أن نرى الإدارة الأمريكية - وهي نفسها المسؤولة عن أكبر عملية نهب في العصر الحديث - وهي تسعى إلى الظهور أمام المجتمع الدولي بصورة المنقذ وتدّعي الآن أنها "أكبر مانحي" المساعدة الإنسانية المقدمة إلى فنزويلا. بل إن الحكومة الأميركية جددت في الآونة الأخيرة زعمها بأنها قدمت أكثر من 9 ملايين دولار من المساعدات لبلندا، وهو أمر زائف تماماً ولكن، حتى في حال صحته، فلن يكون ذلك المبلغ سوى فتاتاً بالمقارنة مع ما سرقته منا على مدى السنوات الخمس الماضية على الأقل.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن استرعي انتباهكم إلى تقرير⁽¹⁾ أصدره مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وهو تقرير ربما عفا عليه الزمن، ولكنه لا يزال ذا صلة وثيقة بالموضوع. ففي هذا التقرير، المعنون "الجزءات الاقتصادية كعقاب جماعي: حالة فنزويلا" والصادر في نيسان/أبريل 2019، خلص جيفري ساكس ومارك ويسبروت إلى أن وضع برنامج لتحقيق الاستقرار أو الانتعاش الاقتصادي يمكنه أن يكفل رفاه البلد بأسره ورفاه شعبه أمر مستحيل عملياً في فنزويلا إذا لم تُرفع التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا كله جزء مما أعلنت حكومة الولايات المتحدة في الأيام الأولى من آذار/مارس 2020 أنه حملة لممارسة "أقصى قدر من الضغط" على فنزويلا⁽²⁾، حتى في الوقت الذي كان فيه العالم بأسره يصارع بالفعل آنذاك نقشي وباء كوفيد-19 وأثاره المدمرة - وهي حملة يستمر تصعيدها ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا⁽³⁾، حسب ما أكدّه مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون نصف الكرة الأرضية الغربي، مايكل كوزاك،

(1) متاح على الموقع cepr.net/images/stories/reports/venezuela-sanctions-2019-04.pdf.

(2) انظر publicpool.kinja.com/subject-background-press-call-by-senior-administration-1842181821/ [.amp?__twitter_impression=true](https://twitter.com/venezuela_sanctions)

(3) انظر www.state.gov/briefing-with-acting-assistant-secretary-michael-kozak-bureau-of-western-hemisphere-affairs-on-developments-in-the-western-hemisphere/

في 24 نيسان/أبريل 2020 - إذ يتمثل الهدف النهائي منها، على نحو ما اعترفوا به علناً بأنفسهم، في الإطاحة بحكومة الرئيس نيكولاس مادورو الشرعية والدستورية والمنتخبة ديمقراطياً. وحتى في 22 نيسان/أبريل 2020، عندما كانت الأزمة الناجمة عن انتشار مرض فيروس كورونا تلقي بظلالها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حذرت الإدارة الأمريكية من أن مجرد قبول النفط أو الغاز من فنزويلا كشكل من أشكال الدفع مقابل توفير السلع والخدمات يُعتبر "موجباً لفرض جزاءات"⁽⁴⁾ وأن لا وجود لأي استثناءات، وهو ما يتماشى مع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الذي قال في 14 نيسان/أبريل 2020 أن حكومة بلده لا تفكر في رفع أو تخفيف جزاءاتها على فنزويلا⁽⁵⁾، على الرغم من التحديات التي يطرحها الوباء والآثار التي يحدثها.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، ما فتئنا نبذل جهوداً كبيرة من أجل التغلب على هذه الظروف الصعبة، في حين أننا لا نزال نضمن ما هو أساسي: أي الرؤية الاجتماعية والإنسانية والشاملة للجميع والديمقراطية والسلمية التي تعانقها سياسات حكومتنا، والتي تهدف إلى كفالة رفاه شعبنا وضمان وجوده بالذات وإعمال حقه الإنساني في الحياة. وفي إطار نموذجنا في مجال الحماية والعدالة الاجتماعيتين، ما فتئنا ننفذ برامج تتوخى أهدافاً منها توفير الأغذية والرعاية الصحية والسكن بشكل منتظم للشعب الفنزويلي، ولا سيما أفراد الذين يعيشون في الأوضاع الأكثر هشاشة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عززنا تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها، ويشمل ذلك ما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية التقنية.

وكما تعلمون جيداً، فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2019 على الأقل، ما فتئ العالم يعاني من انتشار مرض كوفيد-19، الذي أعلنت منظمة الصحة العالمية في وقت لاحق في آذار/مارس 2020 أنه أصبح بحجم الوباء. ونظراً للآثار المتعددة والمدمرة التي أحدثتها هذه الأزمة، فإنها بلا شك أكبر أزمة يواجهها المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء منذ الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فهي تتطلب من الجميع اتخاذ إجراءات جماعية ومنسقة وحاسمة من أجل مكافحة فيروس كورونا الجديد بفعالية بناء على روح التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد بالذات، ولتلك الأسباب بعينها، انضم العديد من المسؤولين الرفيعي المستوى من جميع أنحاء العالم، ولا سيما من المنظمات المتعددة الأطراف، إلى النداء العالمي الداعي إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية، إدراكاً منهم لأمرين على الأقل، وهما (أ) حقيقة أن في خضم تفشي وباء ما، وبسبب ترابط عالمنا، فإن عرقلة الجهود الطبية في بلد من البلدان تزيد الخطر علينا جميعاً؛ و (ب) حقيقة أن الجزاءات تقوض الجهود الوطنية الجارية الرامية إلى التصدي لوباء كوفيد-19، لا سيما فيما يتعلق بالشراء الفعال والمناسب من حيث توقيته للمعدات واللوازم الطبية، بما فيها مجموعات الفحوص والأدوية، التي لها دور حيوي في العناية بالمرضى وفي علاجهم.

(4) انظر www.reuters.com/article/us-venezuela-politics-chevron-usa/chevron-barred-from-drilling-transporting-oil-in-venezuela-us-official-idUSKCN2242JY.

(5) انظر www.voanoticias.com/a/mike-pompeo-covid19-venezuela-salud-emerencia/5371300.html?utm_source=twitter&utm_medium=social&utm_campaign=divr.it.

وقد انضمت إلى هذا النداء حتى الآن هيئات وشخصيات منها الأمين العام، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس الجمعية العامة، والمقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ومجموعة الـ 77 والصين، وحركة عدم الانحياز، والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وقداصة البابا فرانسيس، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن العديد من الممثلين الآخرين الرفيعي المستوى من حكومات متعددة وأعضاء منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الحركات الاجتماعية والأوساط الأكاديمية.

بيد أن لا بد من التشديد على أن الحل الوحيد والحقيقي، في المرحلة الراهنة، هو الرفع الكامل والفوري لجميع التدابير القسرية الانفرادية، بدلاً من تخفيف الجزاءات أو منح الإعفاءات أو التراخيص أو الاستثناءات التي لا تكون ناجعة من الناحية العملية بسبب التزايد المستمر لظاهرة الامتثال المفرط، التي تتفاقم بسبب الخوف من احتمال فرض جزاءات ثانوية عقاباً على الاشتراك في مبادلات تجارية قانونية وغيرها من المعاملات مع فنزويلا، وهو أمر تستخدمه الإدارة الأمريكية لأغراض من قبيل تهديد الشركات الدولية العاملة في قطاع النفط التي لها وجود في فنزويلا، ومنها شركة ريلانس الهندية (Reliance Industries Limited) وشركة ريبسول الإسبانية (Repsol)⁽⁶⁾.

وعلى سبيل المثال، فإن هذا أمر اعترف به مؤخراً أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي في رسالة⁽⁷⁾ مؤرخة 26 آذار/مارس 2020 موجهة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، مايك بومبيو، قالوا فيها ما يلي:

بلغنا أن الإدارة ذكرت أن الاحتياجات الإنسانية والطبية معفاة من الجزاءات الأمريكية، ولكن نظام الجزاءات الذي يفرضه نظام فضفاض لدرجة أن مؤسسات الإمداد بالمواد الطبية ومنظمات الإغاثة تبتعد ببساطة عن مباشرة الأعمال التجارية في إيران وفنزويلا خشية الوقوع عن طريق الخطأ في شراك الجزاءات الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن قرار الإدارة الأمريكية القاضي بفرض جزاءات جديدة إضافية في خضم تفشي مرض فيروس كورونا لم يسهم إلا في شعور الشركات بأنه ينبغي لها أن تتجنب القيام بأي معاملات تشمل هذين البلدين، حتى وإن كان عملها إنسانياً في طبيعته.

وفي تلك الرسالة ذاتها، يعرب أعضاء الكونغرس الأمريكي أيضاً عن قلقهم الخاص بإزاء تأثير الجزاءات على الاستجابة لفيروس كوفيد-19 في فنزويلا، حيث أن "الجزاءات الأمريكية تعرقل حرية تدفق الإمدادات الطبية والإنسانية التي تمس الحاجة إليها بسبب التأثير المخيف الواسع النطاق للجزاءات على مثل تلك المعاملات، حتى عندما تكون هناك استثناءات تقنية بشأنها.

(6) انظر www.reuters.com/article/us-venezuela-politics-usa-warning/u-s-warns-energy-cos-like-rosneft-idUSKBN1ZZ2KP.

(7) انظر www.huffpost.com/entry/venezuela-sanctions-coronavirus-trump-maduro_n_5e7ce1bec5b6256a7a26a5eb.

ولهذا السبب، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن عدم الإذعان لإرادة الأغلبية الساحقة من أطراف المجتمع الدولي ونداءاتها الداعية إلى رفع الحظر المفروض على فنزويلا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الراهنة، وأنه في خضم نقشي الوباء، لا يمكن أن يفسر إلا على أنه سياسة متعمدة تنتهجها حكومة الولايات المتحدة من أجل خلق شعبنا اقتصادياً وحرمانه من حقوق الإنسان المتأصلة فيه، ولا سيما حقوقه في الصحة والغذاء والحياة. وبالتالي يمكن وصف ذلك بأنه سياسة ترقى، حسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى جريمة ضد الإنسانية، لأنها تنطوي على فعل إبادة يرد تعريفه في المادة 7 (2) (ب) بأنه "تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان". والحقيقة أن ذلك هو الأساس الذي استندت إليه الإحالة التي قدمتها جمهورية فنزويلا البوليفارية في 13 شباط/فبراير 2020 إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عملاً بالمادة 14 (1) من نظام روما الأساسي، في محاولة للانتصاف من تلك الجرائم.

وتشمل الأمثلة العديدة التي تدعم الإحالة التي قدمناها إلى المحكمة الجنائية الدولية التصريحات العلنية التالية التي أدلى بها في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ويليام براونفيلد، سفير الولايات المتحدة السابق لدى فنزويلا:

يجب علينا أن نعتبر أن هذا الأمر من قبيل العذاب، وأنه مأساة ستستمر إلى أن تصل أخيراً إلى نهايتها ... وإذا استطعنا أن نفعل شيئاً ما للتعجيل بذلك، فيجب علينا أن نفعله، ولكن يجب علينا أن نفعله ونحن ندرك أن تأثيره سيمس الملايين من الناس الذين يواجهون بالفعل صعوبات في العثور على الغذاء والأدوية ... ولا يمكننا أن نفعل ذلك وننتظر بأنه لن يكون له تأثير، وعلينا أن نتخذ ذلك القرار الصعب، فالغاية المنشودة تبرر ذلك العقاب القاسي.

وفي حديث مماثل، في 7 آذار/مارس 2019، أكد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ماركو روبيو (فلوريدا - الحزب الجمهوري) أثناء جلسة استماع في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن "فنزويلا ستدخل خلال الأسابيع القليلة القادمة في فترة من المعاناة لم تواجه مثلها أي دولة في هذا النصف من الكرة الأرضية في أي وقت مضى في التاريخ الحديث. ... وسيظل ملايين الفنزويليين يعانون من الجوع، وستتفاقم تلك الحالة بقدر لم نره من قبل. ... فشعب فنزويلا الذي يعاني الآلام على وشك أن يواجه أشد أهوال الخصاص على الإطلاق، وهو ما لا يمكننا التنبؤ بكامل عواقبه"⁽⁸⁾.

ولعلكم تذكرون أن طوال عام 2019، وُجّهت إلى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية اتهامات تُحمّلها المسؤولية عن تزايد تدفقات الفنزويليين إلى الخارج، الذين يعبرون حدودنا طوعاً لأسباب اقتصادية. واليوم، فإننا نشاهد العكس على وجه التحديد، فبدلاً من ذلك، يعود عشرات الآلاف من الفنزويليين الآن إلى وطنهم، ملتجئين من الدولة المأوى والحماية. وأولئك فنزويليون يفرون من التمييز وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في بلدان مجاورة من منطقتنا، وهم الذين هاجروا إلى بلدان كانت في الماضي القريب تطلب بإلحاح شديد موارد مالية تدّعي تخصيصها لدعم مواطنينا المقيمين فيها، وهي لا تزال، حتى في هذه المرحلة الحرجة، لا تتعاون إطلاقاً معنا على تنسيق عودتهم إلى ديارهم. ومن نافلة القول أن مواطنينا يلقون الترحيب والأذرع المفتوحة لدى عودتهم إلى وطنهم، ونظراً للظروف الراهنة، فإنهم يخضعون عند وصولهم للحجر الصحي الإلزامي عند نقاط الدخول قبل الإفراج عنهم وإرسالهم إلى بلداتهم،

(8) انظر www.foreign.senate.gov/hearings/us-venezuela-relations-and-the-path-to-a-democratic-transition.

وفقا للإجراءات الطبية التي تم تحديدها وبدأ العمل بها بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وغيرها من الكيانات والمنظمات المعنية.

وفي هذا الصدد، سمحوا لي أن أضيف أن على الرغم من أن حكومتنا الوطنية نظمت رحلات جوية إنسانية متعددة لنقل العديد من أولئك الفنزويليين إلى الوطن على متن طائرتنا الوطنية، فقد اضطر عشرات الآلاف منهم إلى العودة سيرا على الأقدام نظرا لعدم القدرة على ترتيب رحلات جوية دولية مع شركة الطيران الفنزويلية المملوكة للدولة (Consorcio Venezolano de Industrias Aeronáuticas y Servicios Aéreos (Conviasa)، نتيجة للجزاءات الأمريكية التي فُرضت على تلك الشركة منذ أوائل شباط/فبراير 2020. ومن الجدير بالذكر أن شركة الطيران المذكورة كانت منذ عام 2018 تعيد إلى الوطن مجانا عشرات الآلاف من مواطنينا الذين عبروا حدودنا لأسباب اقتصادية.

واليوم، فإن فنزويلا في خضم الكفاح ضد أزميتين: أزمة عالمية تسبب فيها وباء كوفيد-19، وأزمة صنعتها الولايات المتحدة نتيجة لفرض الجزاءات والحصار، والتهديد باستخدام القوة، ومطاردة ناقلات النفط الخام التي تشارك في شحن نفطنا لأغراض التصدير⁽⁹⁾، ورُفض صندوق النقد الدولي طلبنا على قرض للمعونة الطارئة بناء على أسباب سياسية زائفة تماماً⁽¹⁰⁾، ونقص الوقود نتيجة للضغوط المعترف بها التي تمارس على الشركات لجعلها تمتنع عن إمداد فنزويلا بالبترول، من بين أمور أخرى⁽¹¹⁾.

وفيما يتعلق بوباء كوفيد-19، تركز فنزويلا جهودها لحماية شعبها واحتواء انتشار المرض ومكافحته ودحره داخل البلد. فقد اعتمد الرئيس نيكولاس مادورو تدابير وقائية مبكرة في هذا الصدد، شملت إجراءات منها فرض حجر صحي جماعي - هو الأول من نوعه في هذه القارة - وتعليق جميع الرحلات الجوية الدولية التجارية المتجهة إلى الداخل والخارج، وعمليات الفحص الواسعة النطاق (مجانا) في جميع أنحاء البلد. وقد أسفر إدراك الحكومة المبكر لحجم حالة الطوارئ عن نتائج إيجابية تعادل ما تحقق في كل بلد آخر في منطقتنا، على الرغم من الحملة الدعائية التي حاولت حجب مزايا استراتيجيتنا الوطنية، التي حظيت بدعم منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، وأبرزهم الصين وروسيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذين قدموا مساعدات قيمة كثيرة في هذه الفترة الحرجة.

وإلى غاية 25 نيسان/أبريل 2020، سُجّلت 323 حالة مؤكدة في فنزويلا، منها 132 حالة تعافى فيها المصابون بالفعل (42,2 في المائة)، في حين توفي ما مجموعه 10 مصابين. واليوم، تشهد فنزويلا أدنى معدل لانتشار العدوى، وفيها أقل أعداد حالات الإصابة المؤكدة بمرض كوفيد-19 لكل مليون نسمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي في الطليعة من حيث عدد فحوص الكشف عن فيروس كوفيد-19 لكل مليون نسمة في منطقتنا (إذ أجري أكثر من 423 000 فحص)، حسب ما تقيد منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(9) انظر www.reuters.com/article/us-usa-venezuela-sanctions/u-s-targets-six-oil-tankers-in-new-venezuela-related-sanctions-website-idUSKBN1Y71W8

(10) انظر www.telegraph.co.uk/news/2020/03/18/imf-denies-venezuela-emergency-aid-help-fight-coronavirus/

(11) انظر www.reuters.com/article/us-usa-venezuela-gasoline-exclusive/exclusive-venezuela-gasoline-shortages-worsen-as-u-s-tells-firms-to-avoid-supply-sources-idUSKCN21Q29M

وخلص القول أن هناك بالفعل حالة طوارئ إنسانية في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك فنزويلا، نتيجة لوباء كوفيد-19، وهي حالة طوارئ تتفاقم في حالتنا بسبب التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية التي تسببت بالفعل، قبل الوباء، في خسائر بشرية تزيد على 40 000 شخص، حسب ما يرد في تقرير جيفري ساكس ومارك ويسبروت المقدم إلى مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية.

ولذلك، تعترف فنزويلا بالحاجة إلى المساعدة الإنسانية التقنية، وهي حاجة تتضاعف باستمرار في المرحلة الراهنة، مما جعل فنزويلا تزيد تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة وتعمل بتنسيق أوثق معها وفقا لذلك، لا سيما في تصميم وتحديد الأولويات الرئيسية لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لانتشار فيروس كوفيد-19، التي أشرك بلدنا فيها الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يعي الأثر الكبير الذي يُحتمل أن يحدثه الوباء في دولة مزقتها بالفعل الآثار الضارة للجزءات، إلى جانب حقيقة أن الاقتصاد الفنزويلي كان يعاني بالفعل من ركود اقتصادي عميق، حيث بلغ التضخم المفرط مستويات عالية منذ عام 2014 على الأقل، أي حتى قبل فرض التدابير القسرية الانفرادية.

وحسب التفكير السائد في أوساط مؤيدي التدابير القسرية الانفرادية، فإن الغرض الأولي منها هو التسبب في أقصى قدر ممكن من المعاناة، ليؤدي ذلك بدوره إلى تغيير سلوك البلد الذي يخضع لمثل تلك التدابير: فبدون آلام، تُعتبر الجزاءات عديمة المعنى والفعالية. وبالتالي فإن من السخافة أن نفس البلدان التي تفرض تدابير قسرية غير قانونية دون الحصول على أي شكل من أشكال الإذن من مجلس الأمن تجرؤ على الاعتقاد أن لها أي سلطة من أي نوع تخول لها إخضاع ملايين الناس لمعاناة لا توصف، بينما تتكرر في الوقت نفسه آثارها السلبية عن طريق الدعاية. ومثلما يذكرون من تلقاء أنفسهم، فإن "ما تفعله الجزاءات هو جعل الناس يرون أن لا أمل في أي تحسّن على الإطلاق"⁽¹²⁾.

ومن ثم، فإن الحل العادل والإنساني الذي تمس الحاجة إليه هو رفع جميع الجزاءات المفروضة على بلدنا فوراً وبالكامل، مع مراعاة أن هدفها الحقيقي ليس سوى جعل شعبنا يعاني أكبر قدر من الآلام. فهذه التدابير، بكل وضوح وبساطة، ليست سوى قرارا متمعدا اتخذته قوى أجنبية بإنزال العقاب الجماعي بشعبنا وتعذيبه بصورة منهجية بغرض التلاعب بحكومتنا الوطنية و/أو إكراهها.

وفي غضون ذلك، فإننا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي وجميع الشركاء الذين يريدون حقا دعم أمتنا وشعبنا البطل في هذا الوقت الذي يواجه فيه حاجة ماسة، وهو ما ثبت بالفعل أن له أثر اجتماعي واقتصادي هائل، طالما أن تلك المساعدة غير ميسّسة وتراعي المبادئ التوجيهية اللازمة، بما فيها الحياد والنزاهة، مع احترام سيادة فنزويلا وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

واسمحوا لي الآن أن أكرر الكلمات التي أدليت بها أمام مجلس الأمن في 10 نيسان/أبريل 2019، والتي لها اليوم الأهمية ذاتها التي كانت لها قبل عام مضى، حين كنا أيضا نناقش الحالة في فنزويلا:

إن تشخيص الحالة الراهنة يشير إلى أنها نتيجة لحملة عدوان من جانب الولايات المتحدة. ولا يمكن علاج هذه الحالة عبر إعطاء جرعة جديدة من التدخل العدواني المتستر بقتاع الإنسانية. إن الحل لا يكمن في التبرعات المقدمة من المجرمين الذين يريدون إسباغ صفة المنقذين

(12) انظر www.state.gov/briefing-with-acting-assistant-secretary-michael-kozak-bureau-of-western-hemisphere-affairs-on-developments-in-the-western-hemisphere/

على أنفسهم. ولا يكمن في القنوات الإنسانية التي صُممت لإثارة النزاعات المسلحة. ولا يكمن في عقد مؤتمرات المانحين التي تستخدم لإخفاء النهب الجاري ضد أمتنا. إن معالجة الحالة تتطلب إعادة الأموال المسروقة من شعبنا ووقف الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على بلدنا⁽¹³⁾.

واسمحوا لي أن أختتم بياني ببلاغكم، بافتخار وطني عظيم، بأن على الرغم من جميع الاعتداءات الإجرامية التي تقوم بها مجموعة من القوى الاستعمارية بقيادة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من سياساتها البغيضة المتمثلة في قسوة متعمدة لا تدل إلا على الإفلاس الأخلاقي، فإن شعبنا البطل يخوض في الوقت الراهن كفاحاً شاملاً ضد حالي طوارئ معقدتين، إحداها ناجمة عن الوباء والأخرى عن أعمال الإبادة الجماعية الاستعمارية. ومع مرور الوقت، فقد أصبحنا أكثر تنظيماً وانضباطاً، مما يثبت للعالم في هذه اللحظة التاريخية قدرتنا على إلحاق الهزيمة بأعداء الإنسانية.

وإني أرجو بكل احترام مساعيكم الحميدة في تعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في المجلس لإطلاعها على هذه المعلومات على النحو الواجب وإصدارها كوثيقة من وثائق تلك الهيئة.

(توقيع) صمويل مونكادا

السفير

الممثل الدائم

لجمهورية فنزويلا البوليفارية

لدى الأمم المتحدة